

للشيخ العلامة مصطفىٰ بن عثمان القاروتي الجاوي .

\_\_ف

الشّارة ألم المورية المستادة المستادة

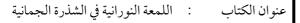
للعالم العلامة قدوة الجاويين الشيخ محمد نووي بن عمر البنتني



اعتنى بها : أبو أرسهل ولدان <sup>الجم</sup>فاكي البنتني







الماتن : الشيخ محمد نووي بن عمر البنتني

الشارح : السيخ مصطفي بن عثمان الجاوي

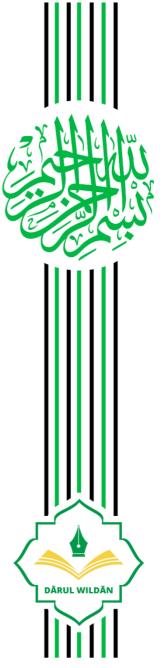
بلد الطباعة : بنتن

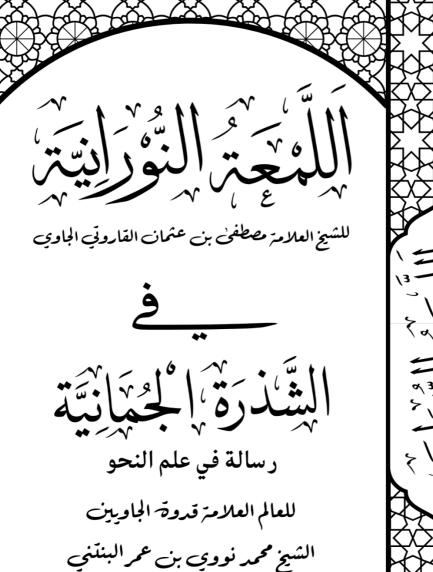
عدد الصفحات : ٣١ صفحة

قياس القطع : ١٤×١٠

الطبعة : الطبعة الأولى

سنة الطباعة : ١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٤م







اعتنى بها : أبو أرسهل ولدان الجمفاكي البنتني

# تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوْهَا النَّاسَ

(حديث شريف)

## 

كلام النحاة: لفظ مفيد ......

### 

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، ورفع العلماء وأعظمهم وأكرم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد العرب والعجم.

أما بعد: فيقول المفتقر لفتوح الرحمن الغبي الجاوي مصطفى بن عثمان: هذا شرح لطيف على رسالة الشيخ محمد نووي قدوة الجاويين، ليهتدي به المبتدي إلى سبيل المتوسطين، قد أمرني المرة بعد المرة أن أشرحها فامتثلت بالفتوحات الإلهية، وسميته:

#### اللمعة النورانية في الشذرة الجمانية

وبالله التوفيق، قال المصنف حفظه الله تعالى، آمين:

# ( بِسْمِ اللَّهُ الرَّمْ الرَّحْ الرَّحِيمِ )

(كلام) اللغويين: عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس، وكلام المتكلمين: عبارة عن المعنى القائم بنفسه، وكلام الفقهاء: لفظ أبطل الصلاة، وكلام (النحاة: لفظ) وهو: صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية (مفيد) فائدة تامة بحيث يحسن سكوت المتكلم عليه، ولم يقيد المؤلف بـ «التركيب» لأنه يلزم من كون اللفظ مفيدا أن يكون مركبا، وإن

وهو: إما مركب من اسمين: معرفة ونكرة، وإما من فعل واسم. فالاسم: معرب ومبنى.

كان الأولى أن يقيده به لعدم اكتفاء الحدود بالاستلزام. (وهو) أي: لفظ مفيد لابد أن يتركب فيه الأجزاء، وهي اسم وفعل وحرف. فالكلام (إما مركب من البد أن يتركب فيه الأجزاء، وهي اسم وفعل وحرف. فالكلام (إما مركب من اسمين) بينهما إسناد كما يأتي أمثلته. والاسم على قسمين: (معرفة) وهي ضد النكرة (ونكرة) وهي التي صلحت لدخول أل المعرفة عليها. (و) الكلام (إما) مركب (من فعل واسم) أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء. مثال الأول: «زيد قائم، وأقائم زيد، وأمضروب الزيدان، وهيهات العقيق»، ومثال الثاني: «قام زيد، وضرب زيد»، ومثال الثالث نحو: «إن قام زيد قمت، وأحلف بالله لزيد قائم»، ومثال الرابع: «كان زيد قائما»، ومثال الحامس: «علمت زيدا قائما»، ومثال السادس: «أعلمت زيدا عمرا فاضلا»، وما ذكره المؤلف هو أقل ائتلاف الكلام. ثم قال:

(فالاسم) من حيث الإعراب والبناء قسمان. الأول: (معرب) وهو ما سلم من مشابهة الحرف، (و) الثاني: (مبني) وهو ما شابه الحرف في الوضع كالمضمرات، والمعنى كـ«متى» و«هنا»، والاستعملات كـ«صه» و«حيهل» و«هيهات»، والافتقار لشيء آخر افتقارا لازما كـ«الذي» و«التي». فأصل المبني السكون، وقد يفتح لالتقاء الساكنين نحو: «أين» وحركت بالفتح للخفة، وما جرى على الأصل نحو: «أنت»، وقد يكسر لالتقاء الساكنين نحو:

«أين أنت أمس وما رأيتك وسيبويه مذيومين مذيوم الجمعة منذ شهرنا هذا». والمعرب

«أمس» وحركت بالكسر لأن الكسرة أصل التقاء الساكنين. جمع المؤلف البناء بقوله: (أين أنت أمس وما رأيتك وسيبويه مذيومين مذيوم الجمعة منذ شهرنا هذا) وإعرابها: «أين» خبر مقدم في محل رفع، و«أنت» مبتدأ مؤخر في محل رفع، «أمس» ظرف في محل نصب، و «ما» نافية، «رأيتك» فعل وفاعل ومفعول مبنيات، الأولى: بالسكون العارض كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والثانية: على الضم في محل رفع لأنه فاعل والفاعل مرفوع لفظا كان كـ «قام زيد» أو محلا كما مثل، والثالثة: على الفتح في محل نصب لأنه مفعول والمفعول منصوب لفظا كان كـ«رأيت زيدا» أو محلا كما مثل، «وسيبويه» عاطف ومعطوف على المفعول مبني على كسرة في محل نصب، «مذيومين» جار ومجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثني، «مذ يوم الجمعة» رافع ومرفوع مبتدأ وخبر ولم يستغن بما قبله للجمع بين «مذ» الاسمى والحرفي، و«منذ شهرنا» جار ومجرور مضاف ومضاف إليه، و «هذا» صفة له.

(و) شرع يبين المعرب على اللف والنشر المشوش بقوله: (المعرب) أي: من الأسماء والأفعال، إما أن يكون من المرفوعات أو من المنصوبات أو من المجرورات أو من المجزومات، فعلى هذه الأربعة تدور أبواب النحو.

إما مرفوع بضمة، ومنصوب بفتحة أو بكسرة، ومجرور بكسرة أو بفتحة؛ وإما مرفوع بالواو ومنصوب بالألف ومخفوض بالياء؛ ومرفوع بالألف ومنصوب ومجرور بالياء.

والمرفوعات (إما مرفوع بضمة) وهو أربع كلمات: اسم مفرد غير الأسماء الخمسة، وجمع التكسير مذكرا كان أو مؤنثا واسما كان أو وصفا، وجمع المؤنث السالم كذلك، والفعل المضارع المعرب بالحركة لفظا أو تقديرا. (و) كل مرفوع بضمة (منصوب بفتحة) إلا جمع المؤنث السالم كما أشار إليه بقوله: (أو) منصوب (بكسرة) وهو جمع المؤنث السالم. (و) كل منصوب بفتحة (مجرور بكسرة) إلا الاسم الذي لا ينصرف كما أشار إليه بقوله (أو) مجرور (بفتحة) وهو الاسم الذي لا ينصرف.

(و) شرع يبين المعربات بإعراب فرعي، وهي التي يعبرون بها بالنيابة. فالمرفوعات منها (إما مرفوع بالواو) وهو الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم، (و) كل مرفوع بالحروف (منصوب) بها، ومنه ما ينصب (بالألف) وهو الأسماء الخمسة، (ومخفوض بالياء) وهو الأسماء الخمسة والمثنى والجمع، (و) منه ما هو (مرفوع بالألف) وهو المثنى فقط، (و) منه ما هو (منصوب) بالياء وهو المثنى والجمع، (و) منه ما هو (مجرور بالياء) وهو الأسماء الخمسة والمثنى والجمع، وإما مرفوع بالواو وهو ما ذكر، ومنصوب ومجرور بالياء وهو المثنى والجمع،



نحو قولك: «زيد شيخ، موسى فتى، رأيت زيدا وهندات، ومررت بنوح وعيسى .....

(نحو قولك: زيد شيخ) مبتدأ وخبر، وكلاهما مرفوعان، وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في آخرهما، وجمع المصنف بين أن يكون الإعراب ظاهرا وأن يكون مقدرا، نحو: (موسى فتى) مبتدأ وخبر، وكلاهما مرفوعان، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على الألف في آخرهما للتعذر، والجملة اسمية لأنها مصدرة باسم وهو «موسى»، ومثل المصنف للمنصوبات بجميع أنواعها، ومنها المفعول به نحو: (رأيت زيدا) فعل وفاعل، والشاهد في قوله: «زيدا» أنه مفعول منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، لأنه اسم مفرد غير الأسماء الخمسة، (و) مثل للمنصوب الذي يعرب بنائب الفتح بنحو: «رأيت (هندات) وهو معطوف على المنصوب، وعلامة نصبه كسرة لأنه جمع المؤنث السالم نائبة عن الفتحة، وإنما أعرب بالنيابة وإن كان رفعه بضمة إلحاقا لها بالأصل وهو جمع المذكر السالم، (و) مثل للمجرورات بالحروف ببقوله: (مررت بنوح) فعل وفاعل وجار ومجرور متعلق بـ «مرّ»، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، وعطف المصنف على المجرور إشارة إلى أن المجرور لا فرق بين أن يكون منصرفا كـ«نوح» وأن يكون غير منصرف كما قال: (وعيسي) وهو معطوف على مجرور، وعلامة جره فتحة مقدرة على الألف للتعذر نيابة عن

<sup>(</sup>١) لعل الصواب: للمجرورات بالحركات.

ويشكر وإسماعيل، وجاء أخو أبيك حما هند .....

الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والعجمة ولا فرق بين أن يكون إعرابه مقدرا كما مثل وأن يكون ظاهرا كما قال: (ويشكر) عاطفة ومعطوف على مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل، هذا إن نقل لفظ الفعل دون فاعله وإلا فالإعراب على الحكاية، و «يشكر» علم لسيدنا نوح عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، (و) مثل أيضا بقوله: (إسماعيل) إيضاحا بأن الاسم غير المنصرف إذا كان للعلمية والعجمة يشترط أن يكون علما في لغة العجم وزائدا على ثلاثة أحرف، فهو معطوف على مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع من الصرف العلمية والعجمة.

(و) مثل للمرفوعات بالواو فقال: (جاء أخو) فعل وفاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، لأن الاسم المفرد حقه أن يرفع بالضمة لكنه مستثنى لأنه من الأسماء الخمسة. والمجرورات بالياء بقوله: (أبيك) فإنه مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، لأن الاسم المفرد حقه أن يجر بالكسرة لكنه مستثنى فيجر بالياء لأنه من الأسماء الخمسة. والمنصوبات بالألف بقوله: (حما هند) وهو مفعول منصوب، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأن الاسم المفرد حقه أن ينصب بفتحة لكنه مستثنى فينصب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة، و«هند» مضاف إليه، إشارة إلى أن

ذا مال ناظرا لأبي بكر، وجاء الزيدان المسجدين في القريتين، وجاء الزيدون العالِمين

الأسماء الخمسة لا تعرب بهذا الإعراب إلا إذا أضيفت إلى غيرياء المتكلم ولم تصغر ولم تثن ولم تجمع. والمنصوبات أيضا لتكميل الأسماء الخمسة بقوله: (ذا مال) وهو نعت لـ«حما» منصوب، وعلامة نصبه الألف لما مر آنفا، وأضيف لـ«مال»، و(ناظرا) حال من قوله: «حما»، والمجرور بالياء بقوله: (لأبي بكر) جار ومجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة، و«أبي» مضاف، و«بكر» مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(و) مثل المصنف للمرفوعات بالألف نيابة عن الضمة بقوله: (جاء الزيدان) فعل وفاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنها أصل في الرفع فأعرب بالنيابة لأنه مثنى. والمنصوبات بالياء نيابة عن الفتحة بقوله: (المسجدين) مفعول منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، لأنها أصل في النصب فأعرب بالنيابة لأنه مثنى. والمجرورات بالياء نيابة عن الكسرة بقوله: (في القريتين) جار ومجرور، وعلامة جره الياء، المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، لأنه مثنى.

(و) المرفوعات بالواو نيابة عن الضمة بقوله: (جاء الزيدون) فعل وفاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنها أصل في الرفع، وأعرب بالنيابة لأنه جمع المذكر السالم. والمنصوبات بالياء نيابة عن الفتحة بقوله: (العالِمين) بكسر اللام، مفعول منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن

في بيوت الصالحين. .......في بيوت الصالحين.

الفتحة لأنه أصل في النصب، وأعرب بالنيابة لأنه جمع المذكر السالم. والمجرورات بالياء نيابة عن الكسرة بقوله: (في بيوت الصالحين) جار ومجرور ومضاف إليه، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنها أصل في الجر، وأعرب بالنيابة لأنه جمع المذكر السالم.

«تنبيهان» الأول: فات المصنف بيان ما ألحق بالمثنى والجمع في إعرابه، وما ألحق بالمثنى فيه خمس كلمات: «اثنان»، و«ثنتان»، و«كلا»، و«كلتا» إذا أضيفا إلى الضمير، وكلمة مثناة سمي بها الشخص. وما ألحق بالجمع خمس: ما لا مفرد له من لفظه كراً ولو»، وما هو أخص من مفرده وهو «العالمون» بفتح اللام، وما سمي به الشخص نحو: «جامعين»، وما مفرده مؤنث وهو «أرضون»، وما هو كذلك وجمع تكسيرا وهو باب «سنين»؛ فكل هذه ملحقة في إعرابها بإعراب الملحقة به وتؤخذ أمثلتها من المطولات.

الثاني: زيدت النون في التثنية والجمع عوضا عن التنوين والإعراب بالحركة. فإن قيل لك: كيف جمعت النون وأل في المثنى أو الجمع مع أن التنوين لا يجتمع معها؟ كما قال القائل:

فكأنني ألف ولام في الهوى \* وكأن موعد وصلك التنوين

فالجواب: روعيت هنا العلة الثانية وهي العوض عن الإعراب بالحركة. وإن قيل لك: كيف حذفت النون إذا أضيفت المثنى أو الجمع؟ فالجواب: الفعل قسمان: مبني ومعرب. المعرب: الفعل المضارع، وهو إما مرفوع بالضمة منصوب بالفتحة مجزوم بالسكون أو بحذف حرف العلة، وإما مرفوع بالنون الثابتة

روعيت هنا العلة الأولى وهي عوض عن التنوين.

ولما كان الفعل يختلف باختلاف الحيثيات، فمن حيث أزمانه: ماض ومضارع وأمر، ومن حيث الإعراب والبناء، قال المصنف: (الفعل) من حيث هو (قسمان: مبني) وهو الغالب فيه (ومعرب) وهو القليل، وإذا أردت بيان كل من المعراب والمبني فأقول لك:

(المعرب)، قدمه هنا مع أنه خلاف الأصل لأن الأصل في الأفعال البناء كما ستراه لقلة الكلام فيه، (الفعل المضارع) ثلاثيا كان أو رباعيا أو غيره، (وهو) أي: الفعل المضارع لا يخلو (إما مرفوع) أو منصوب أو مجزوم. والمرفوع إما مرفوع (بالضمة) وهو الذي لم يتصل بآخره ما يقتضي البناء والإعراب بالحروف صحيحا كان فيكون مرفوعا بضمة ظاهرة أو معتلا فيكون مرفوعا بضمة مقدرة، وكل فعل مرفوع بالضمة (منصوب بالفتحة) ظاهرة كانت أو مقدرة، وكل منصوب بالفتحة (مجزوم بالسكون) الأصلي (أو بالئب السكون من (حذف حرف العلة، و) إذا لم يكن مرفوعا بالضمة فقال المصنف: (إما مرفوع بالنون الثابتة) وهو المضارع الذي اتصل به واو الفاعل المصنف: (إما مرفوع بالنون الثابتة) وهو المضارع الذي اتصل به واو الفاعل أو ألفه أو ياؤه مخاطبا كان أو غيره، وكل مرفوع بالنون إذا دخل عليه ناصب أو

منصوب ومجزوم بحذفها نحو: «زيد يحلف أن لا يأكل لحما، لم يشرب خمرا، لم يرض حراما، لم يزن ببغي، لم يدع على كافر،

جازم، (منصوب ومجزوم بحذفها). ثم مثل المصنف للمعربات من الأفعال بقوله: (نحو: زيد يحلف) وهو فعل مضارع مرفوع بالضمة، والجملة من الفعل والفاعل خبر «زيد»، وللمنصوب بالفتحة بقوله: (أن لا يأكل) ناصب ومنصوب، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء المحذوفة، وقوله: (لحما) مفعول لـ «يأكل»، وللمجزوم بأحد الجوازم بقوله: (لم يشرب) جازم ومجزوم، وعلامة جزمه السكون، وقوله: (خمراً) مفعول لـ «يشرب»، والمجزوم بحذف الألف بقوله: (لم يرض) جازم ومجزوم، وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن السكون لأنه من الأفعال المعتلة، وقوله: (حراما) منصوب على نزع الخافض، أصله: عن حرام، والمجزوم بحذف الياء بقوله: (لم يزن) جازم ومجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون لأنه من الأفعال المعتلة، وقوله: (ببغي) جار ومجرور متعلق بـ«يزن»، والمجزوم بحذف الواو بقوله: (لم يدع) جازم ومجزوم، وعلامة جزمه حذف الواو نيابة عن السكون لأنه من الأفعال المعتلة، وقوله: (على كافر) المناسب لكافر، جار ومجرور متعلق بـ«يدع».

﴿تنبيهان﴾ الأول: الأفعال المعتلة بالألف مرفوعة بضمة مقدرة ومنصوبة بفتحة مقدرة للتعذر، والمعتلة بالواو والياء مرفوعة بضمة مقدرة

والزيدان يصليان لم يقصدا أن يقرآ سورة، المسلمون يبغضون الكافرين لم يبغوا أن يجلسوا معهم».

ومنصوبة بفتحة ظاهرة، وكلها تجزم بحذفها، كما قال ابن مالك: واحذف جازما ثلاثهن. الثاني: قد يخفى هل الفعل مجزوم أو منصوب إذا كان من الأفعال الخمسة.

ومثل المصنف للمرفوع بثبوت النون بقوله: (والزيدان يصليان) وهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون نيابة عن الضمة لأنه من الأفعال الخمسة، والمجزوم بحذفها بقوله: (لم يقصدا) جازم ومجزوم، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لأنه من الأفعال الخمسة، ومثّل للمنصوب بحذفها أيضا بقوله: (أن يقرآ سورة) وهو ناصب ومنصوب، وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة لأنه من الأمثلة الخمسة، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول لـ«يقصدا»، و«سورة» مفعول لـ«يقرآ».

ومثل المصنف للمرفوع بثبوت النون الواقعة بعد واو الفاعل بقوله: (المسلمون يبغضون) مبتدأ وخبر، و «يبغضون» فعل وفاعل مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة لأنها أصل الرفع، فأعرب بالنيابة لأنه من الأفعال الخمسة، و (الكافرين) مفعول به، والمجزومة بقوله: (لم يبغوا) جازم ومجزوم، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لأنه أصل في الجزم، فأعرب بالنيابة لأنه من الأفعال الخمسة، والمنصوبة بقوله: (أن يجلسوا)

والمبني: فعل ماض وفعل أمر وفعل مضارع. فالماضي مبني على الفتح في جميع أحواله، والأمر مبني .....

ناصب ومنصوب، وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة لأنها أصل في النصب، فأعرب بالنيابة لأنه من الأفعال الخمسة، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول لـ«يبغوا»، وقوله: (معهم) ظرف مضاف متعلق بـ«يجلسوا».

(و) لما بين معربات الأفعال شرع يبين مبنياتها فقال: (المبني) من الأفعال ثلاثة: (فعل ماض) ثلاثيا كان أو غيره صحيحا أو معتلا، وبناؤه بالاتفاق، (و) الثاني (فعل أمر) على الأصح، (و) الثالث (فعل مضارع) دخل عليه نون النسوة أو نون التوكيد المباشرة ثقيلة كانت أو خفيفة. وإذا أردت معرفة كيفية بناء الأفعال الثلاثة (ف) أقول لك:

(الماضي مبني على الفتح) لفظا كان كـ «ضرب» و «استخرج» أو تقديرا كـ «رمى» و «استقصى» إذا لم يتصل به واو الجمع وإلا ففتحة مقدرة لمناسبة الواو، وإذا لم يتصل به الضمير المتصل المرفوع وإلا ففتحة مقدرة لسكون عارض كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، هذا مراده بقوله: (في جميع أحواله). ثم قال:

(والأمر مبني) خلافا للكوفيين القائلين: إن الفعل قسمان لا ثالث لهما: ماض ومضارع. والأمر عندهم مضارع مجزوم بلام الأمر المقدرة وفاعله

على جزم المضارع ما لم يتصل به نون الإناث ونون التوكيد، فحينئذ هو في مفهوم القيد الأول مبني على السكون وفي الثاني مبني على الفتح فيهما، ......

ضمير مستتر تقديره «أنت»، فـ «اضرب» أصله «لتضرب» حذفت اللام للخفة، والتاء للفرق بين المرفوع والمجزوم، فزيدت الهمزة إن لم يتحرك ما بعد التاء، فيقال: «اضرب» بخلاف نحو: «تعلم». وبناؤه عند البصريين (على) كيفية (جزم المضارع) أي: مضارع ذلك الأمر جزما لفظيا، فنحو «اضرب» على كيفية جزم «تضرب»، أو محليا كـ«اضربن» و «اضربن» فإنهما مبنيان على كيفية جزم «تضربن» و «تضربن»، فإنهما إذا دخل الجازم عليهما يقال لهما مبنيان في محل جزم، ولذا قال تقييدا لإطلاق ما قبله (ما لم يتصل به) أي: فعل الأمر (نون الإناث) كـ «اضربن» فإنه مبنى على ما يجزم به «تضربن»، (و) قيد أيضا بأن لم يتصل به (نون التوكيد) كـ «اضربن» ثقيلة كانت أو خفيفة (فحينئذ هو) أي: فعل الأمر (في مفهوم القيد الأول) بأن اتصل بفعل الأمر نون الإناث يقال: إنه (مبنى على السكون) لأنه كيفية جزم مضارعه المحلى، (و) هو (في) مفهوم قيده (الثاني) بأن اتصل به نون التوكيد يقال: إنه (مبنى على) كيفية جزم مضارعه المحلى من (الفتح) نحو: «لتضربن»، فغاية الأمر أن الأمر مبنى على كيفية جزم المضارع. وفهم المصنف أن بناء الأمر على ثلاثة أقسام، أحدها: مبنى على جزم مضارعه، والثاني: مبنى على السكون، والثالث: مبنى على الفتح، وهو خلاف ما أطلقه بقوله: «والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه»، المراد به أن نحو: قال الناصح: «قم بطاعة المولى واخش الله تعالى، اغز ارم بالسهام، يا أيها المصابون .....

الأمر حكمه البناء، وبناؤه على جزم مضارعه لفظيا أو محليا كما أفاده الصبان. وقول المصنف (فيهما) راجع لمفهوم القيدين.

ثم شرع المصنف يمثل لأفعال الأمر بجميع أنواعه بقوله: (نحو: قال الناصح) ليس من المثال، بل الأنسب: «نحو قول الناصح».

وابتدأ بما بني على السكون لأنه أصل البناء فقال: (قم بطاعة المولى) فد قم فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره «أنت»، و «بطاعة» جار ومجرور متعلق بدقم» وهو مضاف، و «المولى» مضاف إليه.

ثم مثل لما بني على حذف الألف كجزم مضارع فقال: (واخش) وهو فعل أمر مبني على حذف الألف نيابة عن السكون لأنه أصل البناء، و(الله) منصوب على التعظيم، و(تعالى) جملة حالية. ثم مثل لما بني على حذف الواو كجزم مضارعه وهو (اغز) فعل أمر مبني على حذف الواو كجزم مضارعه نيابة عن السكون لأنه أصل في البناء. ثم مثل لما بني على حذف الياء كجزم مضارعه وهو (ارم) فعل أمر مبني على حذف الياء كجزم مضارعه أصل بنائه، وقوله: (بالسهام) جار ومجرور متعلق بـ«ارم».

ومثل لفعل الأمر المسند لواو الفاعل (يا أيها المصابون) «يا» حرف

اصبروا، ويا أيها العاصيان توبا إلى الله تعالى، ويا زينب تزوجي صالحا، ويا نساء العلماء أطعن بعولتكن، يا زيد انصرن أخاك، واضربن ...........

نداء، و «أيها» منادى مبني على الضم، و «المصابون» نعت له، والشاهد في قوله: (اصبروا) وهو فعل أمر مبني على حذف النون كجزم مضارعه نيابة عن السكون. (و) المسند لألف الفاعل (يا أيها العاصيان) إعرابه كالذي قبله، والشاهد في قوله: (توبا) وهو فعل أمر مبني على حذف النون كجزم مضارعه، وقوله: (إلى الله تعالى) جار ومجرور متعلق بـ «توبا».

(و) شرع يمثل للمسند لياء الفاعل بقوله: (يا زينب) «يا» حرف نداء، و «زينب» منادى مبني على الضم لأنه مفرد علم في محل نصب، والشاهد في قوله: (تزوجي) وهو فعل أمر مبني على حذف النون كجزم مضارعه نيابة عن السكون، وقوله: (صالحا) مفعول به. (و) يمثل لمسند إلى نون الفاعل بقوله: (يا نساء العلماء) «يا» حرف نداء، و «نساء العلماء» منادى منصوب لأنه مضاف، والشاهد في قوله: (أطعن) وهو فعل أمر مبني على السكون كجزم مضارعه، وقوله: (بعولتكن) مفعل به.

ويمثل للمتصل بنون التوكيد الثقيلة بقوله: (يا زيد) إعرابه ك «يا زينب»، والشاهد في قوله: (انصرن) وهو فعل أمر مبني على الفتح كجزم مضارعه إذا جزم واتصل بنون التوكيد، وقوله: (أخاك) مفعول به. (و) للمتصل بنون التوكيد الخفيفة (اضربن) وهو فعل أمر مبني على الفتح كجزم مضارعه إذا

ولدك تأديبا، فقالوا: نعم، والنساء سكتن.

ثم المضارع مرفوع .............

جزم واتصل بنون التوكيد، وقوله: (ولدك) مفعول به، والكاف مضاف إليه، وقوله: (تأديبا) مفعول له. (ف) لما قال الناصح ما ذكر (قالوا) أي: السامعون (نعم) حرف جواب مبني على السكون، (و) لا شاهد في قول المصنف (النساء سكتن) إلا أن يكون ذكره تمثيلا لبناء الماضي على سكون عارض.

(ثم) لما بين المصنف مبنيات الأفعال شرع يبين معرباتها فقال: (المضارع) المعرب بأن خلا من النونين (مرفوع) لا خلاف في رفعه، وإنما الخلاف في رافعه، فقال الفراء وأصحابه من الكوفيين: رافعه تجرده من الناصب والجازم، وقال الكسائي من الكوفيين أيضا: حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعته للاسم، وقال البصريون: حلوله محل الاسم، وقالوا: ولهذا إذا دخل نحو «أن» و «لن» و «لما و «لما امتنع رفع لأن الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم، وأصح الأقوال الأول، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. فيفسد قول الكسائي: إن جزء الشيء لا يعمل فيه، وقول ثعلب: إن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به، ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو: «هلا يقوم» لأن الاسم لا يقع بعد حروف

إذا تجرد من الناصب والجازم، ومنصوب إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة، وهي: «لن» و «إذن» و «كي» المصدرية و «أن» المصدرية..........

التحضيض. والحاصل: أن رافع المضارع معنوي لا وجود له في الخارج على الأصح، ورفعه مقيد بما (إذا تجرد من الناصب) الذي ينصبه (والجازم) الذي يجزمه، (و) إذا لم يتجرد من ناصب ينصبه فهو (منصوب) كما صرح به بقوله: (إذا دخل عليه) أي: المضارع المعرب (حرف) واحد (من حروف أربعة) اتفق عليها البصريون والكوفيون في أن كل واحد ينصب المضارع بنفسه، وزاد الكوفيون ستة غيرها كما أجملها كلها صاحب الآجرومية، والمختلف فيه لام «كي» ولام الجحود و «حتى» والفاء والواو، وهي عند البصريين لا تنصب بنفسها بل المضارع منصوب بدأن» مضمرة وجوبا أو جوازا.

(و) الحروف الناصبة المتفق عليها (هي: لن) حرف نصب ونفي واستقبال نحو: «لن أضرب»، (وإذن) فينصب بها المضارع إن وقعت «إذن» أول الجواب واتصلت بمنصوبه وكان الحدث واقعا في المستقبل، (وكي) وهي على ثلاثة أوجه: أن تكون اسما مختصرا من «كيف» كقوله: كي تجنحون» أراد «كيف» فحذف الفاء كما قال بعضهم: «سَوْ أَفْعَلُ» يريد «سوف»، وأن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا كـ«كيمه»، وأن تكون بمنزلة «أن» المصدرية معنى وعملا، والمراد هنا (المصدرية)، وأخر ابن هشام وغيره في الذكر الرابع (و) هو (أن المصدرية) وإن كانت أم الباب بأن يعمل

ومجزوم إذا دخل عليه لام الطلب و «لا» الدالة على النهي و «لم» و «لما» و «إن» الشرطية وبقية أداوات الشرط التي ضمنت معنى «إن»، ........

ظاهرا ومضمرا لطول الكلام وتبعهم المصنف.

(و) إذا دخل عليه جازم يجزمه فالمضارع (مجزوم) لفظا أو محلا كما (إذا دخل عليه) حرف من حروف الجوازم أو اسم من أسمائها، والحرف: (لام الطلب) كما سيأتي مثاله، سواء كانت اللام دالة على الأمر أو الدعاء أو الالتماس، (و) الثاني (لا الدالة على النهي) أو الدعاء أو الالتماس، (و) الثالث من الحروف الجازمة (لم) حرف نفي وجزم وقلب، (و) الرابع من الحروف الجازمة (لما) وهي كالم أربعة أمور: في الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه إلى الماضي، وتفارقها في أربعة أمور: أن المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال بخلاف المنفي بالم المنفي بالله البلد، تقول: قاربتها بعدها، وأن الفعل قد يحذف بعدها، يقال: هل دخلت البلد، تقول: قاربتها ولما، وأنها تستغرق الزمان بخلاف المنهي نحو: «فإن لم تفعلوا».

(و) الجازمة للمضارع قسمان: ما تجزم فعلا واحدا، وما تجزم فعلين وهي على ثلاثة أقسام: حرف باتفاق، وهي: (إن الشرطية)، وحرف على الخلاف وهي «مهما»، واسم باتفاق (و) هي (بقية أدوات الشرط) سواء كانت ظرفا أو غيره من (التي ضمنت) أي: أشربت معناه الأصلي (معنى إن) الشرطية.

نحو: «لن أصوم نفلا لكي أقدر على تعلم العلم، وإذن أكرمك، جوابا لمن قال لك: أريد أن يزورك، وتقول: لتفعل كذا يا زيد، ولا تفعل كذا يا خالد، ولم أفعل كذا، ولما ينفع إبليسَ

ثم أخذ يمثل للمنصوبات بالنواصب المذكورات بقوله: (نحو: لن أصوم) ناصب ومنصوب، و(نفلا) صفة لمفعول مطلق محذوف، والمنصوب بد "كي " نحو: (لكي أقدر) جار ومجرور وناصب ومنصوب، والجار والمجرور متعلق بد أصوم "، وقوله: (على تعلم العلم) متعلق بد أقدر "، (و) المنصوب بد إذن " نحو: (إذن أكرمك) ناصب ومنصوب لكن لا تنصب "إذن " إلا إذا وقعت (جوابا) وجزاء (ل) مضمون جملة خرجت من غيرك كما إذا أجبت (من قال لك) مثلا (أريد أن أزورك) فتقول: إذن أكرمك، ومر شروط نصبه مستوفى.

(و) المجزومات بالجوازم المذكورة بالترتيب فقال: (تقول) إذا أمرت شخصا بفعل شيء (لتفعل) جازم ومجزوم بلام الأمر المكسورة إذا ابتدأت بها والساكنة إذا اندرجت، ولفظ (كذا) كناية عن الأسماء، فهو مفعول منصوب، وقد استعمل كناية عن العدد كراشتريت هذا كذا»، وقد استعمل جارا ومجرورا نحو: «زيد كذا» أي: هذا الرجل، وقوله: (يا زيد) تتميم، (و) المجزوم برلا» الناهية فقال: (لا تفعل كذا يا خالد) جازم ومجزوم، (و) المجزوم برلم» فقال: (لم أفعل كذا) جازم ومجزوم كما مر نظيره، (و) المجزوم برلما» فقال: (لما ينفع) جازم ومجزوم، و(إبليس) مفعول مقدم، المجزوم برلما» فقال: (لما ينفع) جازم ومجزوم، و(إبليس) مفعول مقدم،

ندمُه، وإن تكرمني أكرمك.

و(ندمه) فاعل مؤخر. فإن قلت: قد تقرر أن «لما» تفارق في أربعة: منها أن منفي «لما» يتوقع ثبوته، فكيف يتوقع انتفاع ندم إبليس؟ قلت: هذا مثال جرى على الندور، فالقصد وجود جازم ومجزوم. (و) المجزوم بجازم الفعلين بقوله: (إن تكرمني) جازم ومجزوم، والياء مفعول به مبني على السكون لأنه اسم مبني لا يظهر فيه الإعراب، وقوله: (أكرمك) مجزوم ثان جوابا لـ«إن»، والكاف مفعول به لأنه اسم مبني لا يظهر فيه الإعراب.

فائدة: الضمائر متصلها ومنفصلها مبنية كما أشار إليه قول القائل: كنيت ضمائرنا على كتم الهَوى \* ولهَا استتار واجب لا يندب رام العدا إعرابها مني فهل \* أبصرتمو أن الضمائر لا تعرب

مهمة جليلة: ينبغي أن يعرف الطالب أوّلا مقاصد النحو، وأذكر ما تيسر عندي. فأقول: والمقصود من هذا الفن: معرفة المرفوعات لفظا أو محلا

والمنصوبات كذلك والمجرورات كذلك والمجزومات كذلك ومعرفة عوامل هذه الأربعة. فالعامل للمرفوعات الكلمة الثلاث: الفعل كـ«ضرب زيد»، والاسم كـ«زيد قائم»، والحرف كـ«إنّ زيدا قائم»؛ وللمنصوبات كذلك كـ«ضربت زيدا» و «هاك شيئا» و «إن زيدا قائم»؛ وللمجرورات: الاسم كـ«غلام زيد»، والحرف كـ«في الدار»؛ وللمجزوم كذلك نحو: «لم يضرب» و «قل

الصدق تنج» و «من يعمل سوءا يجز به».

ثم الاسم المرفوع يكون مبتدأ، وخبرا، وفاعلا، ونائب فعل، وخبر حرف، واسم الأفعال الناقصة، وتابعا: نعتا، وعطف بيان، وتوكيدا، وبدلا، ...

(ثم) المرفوعات قسمان: (الاسم) والفعل، والأول لابد له من حكم يقتضيه، وهو إما أن يكون (المرفوع) يحكم عليه العامل المعنوي بأن وقع في ابتداء النطق بالاسم ف(يكون مبتدأ، و) إما أن يحكم عليه المبتدأ فيكون (خبرا، و) إما أن يقع بعد فعل أسند إليه فيكون (فاعلا، و) إما أن يقع بعد فعل أسند إلى ذلك الاسم فيكون (نائب فاعل، و) إما أن يقع (خبر حرف) التوكيد وهو: «إنّ» و «أنّ»، والتشبيه وهو: «كأنّ»، والاستدراك وهو: «لكنّ»، والتمني وهو: «ليت»، والتحقيق وهو: «لعلّ»، ودخل تحت قوله نحو خبر «لا» التبرئة و «إن» و «لات». (و) إما أن يقع فاعلا مجازيا فيكون (اسم الأفعال الناقصة) وهي التي لم تكف بمرفوعها وهي: «كان» وأخواتها، (و) إما أن يكون (تابعا) لإعراب ما قبله فيكون (نعتا) حقيقيا كان أو سببيا، والأول: ما يرفع الضمير العائد على المتبوع كـ «جاء زيد العاقل»، والثاني: ما هو بخلافه كـ «القرية الظالم أهلها»، (و) إما أن يكون مشابها للنعت فيكون (عطف بيان) كـ«أقسم بالله أبو حفص عمر»، (و) إما أن يقع لرفع عدم الشمول ونحوه فيكون (توكيدا) بالواو أفصح من الهمزة والألف لورود القرآن في قوله: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيْدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، (و) إما أن يقع مثل عطف البيان إلا أنه يشترط صحة حلوله محل المتبوع فيكون (بدلا، و) إما أن يكون تاليا بحرف متبع كالواو والفاء و «أو» وعطف النسق. نحو: «زيد قائم، وهذا ولدي، وجاء زيد خالدا مضروبا ولده، وإن الولد متعلم باك ما دام أبوه موجودا، وجاء ابنك الكريم محمد نفسه رجل

فيكون (عطف النسق).

ثم شرع يمثل للمرفوعات لفظا أو محلا برنحو: زيد قائم، وهذا ولدي) مبتدأ وخبر، الأول مبني على السكون لأن أسماء الإشارة كلها مبنية، والثاني مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة ياء المتكلم، وهذا مثال للمبتدإ، (و) المثال للفاعل قوله: (جاء زيد) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وليس في قوله: (خالدا) شاهد لأنه منصوب على أنه مفعول، وأشار بقوله: (مضروبا) إلى أن رافع الفاعل يصح أن يكون فعلا كما مثل، وأن يكون اسما يشبه الفعل كرمنير وجهه» و«مختلفا أكله»، ورافع نائبه كذلك فرولده) نائب الفاعل لرمضروبا»، (و) المثال للمرفوع بالحرف (إن الولد) مثلا (متعلم)، والمثال للنعت قوله: (باكٍ) فإنه مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء للثقل كرقاضٍ»، والمثال للمرفوع الأفعال الناقصة (ما دام أبوه)، وليس في قوله: (موجودا) شاهد للمرفوع الأفعال الناقصة (ما دام أبوه)، وليس في قوله: (موجودا) شاهد للمرفوع الأفعال الناقصة (ما دام أبوه)، وليس في قوله: (موجودا) شاهد

(و) جمع المصنف أمثلة التوابع على الترتيب بقوله: (جاء ابنك)، و(الكريم) نعت لـ«ابنك»، و(محمد) بدل الكل من الكل له، و(نفسه) تأكيد لرفع توهم أن المراد رسول محمد أو كتابه أو خبره، و(رجل) عطف البيان،

صالح وزيد.

والاسم المنصوب يكون مفعولا به، ومفعولا مطلقا، ومفعولا له، .....

و (صالح) أعاد النعت إشارة إلى أنه إن كان تابعا لمعرفة فيكون معرفة، وإن كان تابعا لنكرة فيكون نكرة، (و) قوله: (زيد) مثال لعطف النسق.

(و) ذكر ثانيا أن المنصوبات لابد وأن تكون منصوبة بالحكم المقتضى للنصب، ف(الاسم المنصوب) غالبه فضلة ليست من جزء جملة وقد يكون عمدة كخبر «كان» واسم «إن»، وهو إما أن يقع موضع وقوع الحدث حسا كرهضربت زيدا» أو حكما كرخلق الله السموات»، و(يكون) الاسم المنصوب (مفعولا به) كرزيدا» من قولك: «ضربت زيدا» سواء كان أوّلا أو ثانيا أو ثالثا، والمفعول أقسام لأنه إما أن يكون مفعولا به كما مر، (و) إما أن يكون (مفعولا له) مطلقا) أي: بلا قيد كونه به أو فيه أو له أو معه، (و) إما أن يكون (مفعولا له) وشرطه أن يكون مصدرا موافقا زمنه وفاعله لزمن عامله وفاعل عامله كما أشار إليه قول الناظم:

المصدر القلبي إن قد اتحد \* وقتا وفاعلا وعلة ورد ينصب مفعولا له في نحو دن \* له طاعة وجد مِمَّن قد أمن

تنبيه: ينبغي التنبه إلى أن المفعول له يجوز الجري فيه على مقتضى حكمه إذا توفرت شروطه، والجرب«من» إلا إن فقدت العلة فلا يجر.

ومفعولا فيه، ومفعولا معه، ومستثنى به من الكلام التام المثبت، وحالا، وتمييزا، واسم حرف التوكيد ونحوه، وخبر الأفعال الناقصة، ونعتا، وعطف البيان، وتوكيدا لمؤكد، وبدلا من مبدل منه، وعطف نسق.

(و) إما أن يكون (مفعولا) أي: الحدث (فيه) أي: الشيء كـ«يوم» نحو: «صمت يوم الخميس»، (و) إما أن يكون (مفعولا معه) كما قال ابن مالك:

ينصب تالي الواو مفعولا معه \* في نحو سيري والطريق مسرعه

(و) إما أن يكون (مستثنى به) في بعض أحكامه بأن كان (من الكلام التام) خرج به الناقص بأن لم يذكر المستثنى منه وكان استثناء مفرغا، وقيد المصنف ثانيا بـ (المثبت) لإخراج المنفى، فإن الأصح فيه أن يتبع إعراب المستثنى منه، (و) إما أن يكون (حالا) سواء كان مؤسسا كر جاء زيد راكبا» أو مؤكدا لعامله كَ ﴿ لَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِيْنَ ﴾ [البقرة: ٦٠] أو لمضمون جملة قبله نحو: «زيد أبوك عطوفا»، (و) إما أن يكون (تمييزا) وهو المفسر لما انبهم من الإجمال أو النسبة، (و) إما أن يكون (اسم حرف التوكيد) نحو: «زيدا» في قولك: «إن زيدا يعلم أن عمرا فاضل»، (و) اسم حرف (نحوه) أي: التوكيد من التشبيه والاستدراك والتمني والترجي، (و) إما أن يكون (خبر الأفعال) ومتصرفاتها (الناقصة) وستأتي أمثلتها، (و) إما أن يكون (نعتا) تابعا لمنصوب، (و) إما أن يكون (عطف البيان) لمعطوف منصوب، (وتوكيدا لمؤكد) منصوب، (وبدلا من مبدل منه) منصوب، (وعطف نسق) لمعطوف عليه

«وبخل الناس إلا زيدا متوكلا على الله تعالى، وإن عمرا كان أحسن الناس، ورأيت الرجل الفاضل أبا بكر نفسه أخاك وزيدا».

منصوب، نحو قوله من بحر الوافر:

حمدت وحامدا حمدا حميدا \* رعاية شكره دهرا مديدا ومن بحر البسيط:

ضربت ضربا أبا عمرو غداة أتى \* وجئت والنيل خوفا من عقابك لى

(و) مثل المصنف للمستثنى من الكلام التام بقوله: (بخل الناس) فعل وفاعل (إلا) أداة ستثناء، والشاهد في (زيدا) في أنه منصوب على الاستثناء، وقوله: (متوكلا) شاهد في الحال، (على الله تعالى) جار ومجرور متعلق برهمتوكلا»، (و) مثل أيضا للمنصوب بران» والمنصوب بركان» بقوله: (إن عمرا كان أحسن الناس حالا، و) التوابع المنصوبة بقوله: (رأيت الرجل الفاضل أبا بكر) يصح أن يكون «أبا بكر» مثالا للبيان والبدل لكن مثل المصنف له بمثال مستقل كما سيأتي، وقوله: (نفسه) تأكيد لرابا بكر» المنصوب فيكون منصوبا، وقوله: (أخاك) بدل لمبدل منه منصوب، (وزيدا) عطف على معطوف منصوب فيكون منصوبا، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

ولما فرغ من بيان المرفوعات والمنصوبات بعواملها شرع يبين المجرورات كذلك:

فالاسم يكون مجرورا بالحرف، ويكون مجرورا بالمضاف، ونعتا، وعطف البيان، [وتوكيدا]، وبدلا، وعطف النسق. نحو: «مررت بابن زيد الصالح عطية نفسه أخي حمزة وابن خاتم».

(فالاسم) سواء كان معربا أو مبنيا مفردا أو مثنى أو جمعا نكرة أو معرفة لا يخلو إما أن يكون مجرورا بعامل خاص بالاسم ف(يكون مجرورا بالحرف الظاهر أو المقدر، ولهذا يكون المجرور في الحقيقة مجرورا بالحرف فقط، (و) باعتبار الظاهر (يكون مجرورا بالمضاف، و) إما أن يكون مجرورا بوقوعه (نعتا وعطف البيان [وتوكيدا] وبدلا وعطف النسق)، فالنعت وما بعده تابع لمتبوعه، وعامله عامل المتبوع إلا البدل فالتابع مجرور بما جر المتبوع حرفا كان أو اسما.

(نحو) قولك: (مررت) فعل وفاعل، والشاهد حاصل بقولك: (بابن زيد) جار ومجررو متعلق بـ «مرّ» (الصالح) نعت للمجرور مجرور، و(عطية) عطف البيان مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، ومثل المصنف للتأكيد بـ (نفسه) توكيد لمؤكد مجرور، و(أخي حمزة) بدل من مبدل منه مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، (وابن خاتم) تمثيل لعطف النسق المجرور، وفيه إشعار بأن في كلامه براعة المقطع، وأن المؤلف تفاءل بالمقال الحسن، وهو حسن الخاتمة. نسأل الله حسنها بجاه سيدنا ومو لانا محمد سيد المرسلين.

والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الحبيب العالي القدر العظيم الجاه وعلى آله وصحبه وسلم.

وختم كلامه بقوله: (والله أعلم) تفويضا لقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِيْ عِلْمٍ عَلِيْمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] ﴿وَمَا أُوتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيْلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

قلت: وكان سبب تأليفه لهذه الرسالة أنه ممن يربي أرواح الإخوان ويؤدب دروس الصبيان، وترجى ودعا لهم ولنا بحصول المقاصد ونجاح الفوائد في كل شأن، ودليله أنه قال راجيا وتوصلا لاستجابة ما رجاه: (وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الحبيب العالي القدر العظيم الجاه وعلى آله وصحبه وسلم).

هذا آخر ما يسره الله لي في خدمة المؤلف وكتابة هذا الشرح، لكن الخطأ والنسيان في الخط واللسان من الصفات الذاتية للإنسان، فلذا قلت من بحر الخفيف:

يا من يروم حسنا وفضلا \* والفتى من يحوز علما فعلم زدأو انقص وأصلحن الفساد \* إن خيرا بالخير والباد أكرم

قد كتبنا ولكن اسمح بستر \* غاية الأمر قولي: الله أعلم